**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية**

**محاضرات مقياس النظام الاقتصادي الدولي**

**محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية**

# المحاضرة التاسعة " الأمم المتحدة و النظام الاقتصادي الدولي " الجزء الثاني

**تمهيد :**

يعتبر صندوق النقد الدولي من بين الأجهزة و المنظمات التي تقوم بمهام أساسية في النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية و الذي جاء مع اجتماع بروتن وودز و الذي افرز اهم جهازين و هما البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و سنتطرق في هذه المحاضرة الى الأدوار التي يلعبها هذا الجهاز و ما هي اهم التحولات التي جاءت في وظائفه منذ تأسيسه الى يومنا هذا.

## 1- نشأة صندوق النقد الدولي(FMI)

أنشئ صندوق النقد الدولي بمقتضى الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر النقد والمال الذي عقد في " بريتون وودز"في22يوليو1944وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من27ديسمبر1940م عندما قام ممثلو الدول التي تملك80بالمائة من موارد الصندوق بإيداع وثائق التصديق على الاتفاقية .

وكانت الولايات المتحدة قد وجهت الدعوة إلى44دولة لحضور هذا المؤتمر، وذلك للإعداد لما ينبغي اتخاذه من خطط وتدابير لمعالجة كافة المشاكل الاقتصادية التي ستواجه هذه الدول في فترة ما بعد الحرب. لقد كان هدف هذا المؤتمر البحث عن نظام نقدي موحد تأخذ به الدول حتى يتوفر الاستقرار العالمي وذلك لأن السلم الاقتصادي يعد أساسا قويا للسلم السياسي. وقد استعانت الأمم المتحدة بهذه المنظمة للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر منهجا من مناهج ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق رفاهية الشعوب . (خويليدي، 2013، صفحة 340)

ويعتبر الصندوق احد الوكالات الحكومية المتخصصة بمقتضى الاتفاقية التي تم إبرامها بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة، وقد بدأ الصندوق عملياته في ماي1947.

وحددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق الأهداف التي يسعى لتحقيقها وهي: لدعم استقرار أسعار الصرف، وللمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وفي محو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق حركة التجارة الدولية، ولبث الثقة بين الدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق ميسورة لهم بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي والدولي".

2- **مهام و اهداف صندوق النقد الدولي:**

عمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلدا عضوا. وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية. والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها.

للصندوق ثلاث مهمات حيوية: (الدولي ص.، 2023)

- تعزيز التعاون النقدي الدولي،
- وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي،
- وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء. ولتحقيق هذه المهمات الثلاث، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين.

إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي متابعة السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن السياسات، ويُعرف هذا النشاط بأنه الرقابة. وفي سياق هذه العملية، التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي، يرصد الصندوق المخاطر المحتملة ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.

كما تمثل المتابعة الدقيقة التي يقوم بها الصندوق أمرا ضروريا لتحديد المخاطر التي قد تتطلب تعديلات علاجية في السياسات. ويشكل التعاون الدولي في هذه الجهود مطلبا ضروريا في اقتصاد اليوم الذي يتسم بالتكامل على مستوى العالم، حيث يمكن أن تؤثر مشكلات أو سياسات البلد الواحد على

كثير من البلدان الأخرى. ويمكن تيسير هذا التعاون من خلال عضوية الصندوق التي تضم كل بلدان العالم إلا القليل. (الدولي ص.، 2023)

**وهذه الأهداف يمكن إيضاحها فيما يلي**: (خويليدي، 2013، صفحة 341)

1-التشاور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية: فالصندوق يعد المكان الأمثل للتشاور والتعاون

لوضع حلول للمشاكل والمسائل النقدية الدولية بعد دراستها وعرضها على المجلس التنفيذي أو مجلس المحافظين، بغرض التوصل لمواقف موحدة توجه السياسات النقدية والمالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.

2-تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية: هذا الهدف يتعلق ببذل الصندوق أقصى جهد لجعل

الدول تتخلى عن السياسات التجارية المتطرفة وإزالة القيود بشأن حركة التجارة الدولية، لجعل كل

دولة تستفيد من مواردها الإنتاجية والبشرية.

3-تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف: وذلك عن طريق وضع نظام لأسعار الصرف يكفل عدم حصول التخفيضات المتبادلة في أسعار صرف العملات الدولية لأن بعض الدول إذا ما رغبت في زيادة صادراتها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها ويضر هذا الوضع بمصالح الدول المتنافسة، ويقوم الصندوق بفرض رقابة على هذه السياسات

4-إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية: لا شك أن قابلية العملات للتحويل فيما بين الدول

دون رقابة من الأمور الضرورية لتشجيع المبادلات التجارية، طالما أن أداء المدفوعات الدولية يتم بسهولة ويسر، وبعيدا عن أي قيود فالصندوق يفرض تجنب إحداث قيود على المدفوعات الجارية

أو أية إجراءات نقدية تنطوي على التمييز في المعاملة.

5-توفير الثقة بين الدول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها: وهذا الهدف يتمثل في تمويل الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لتصحيح الاختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات، بشرط

وجود ضمانات كافية .

3- **أجهزة صندوق النقد الدولي : (الدولي ص.، 2023)**

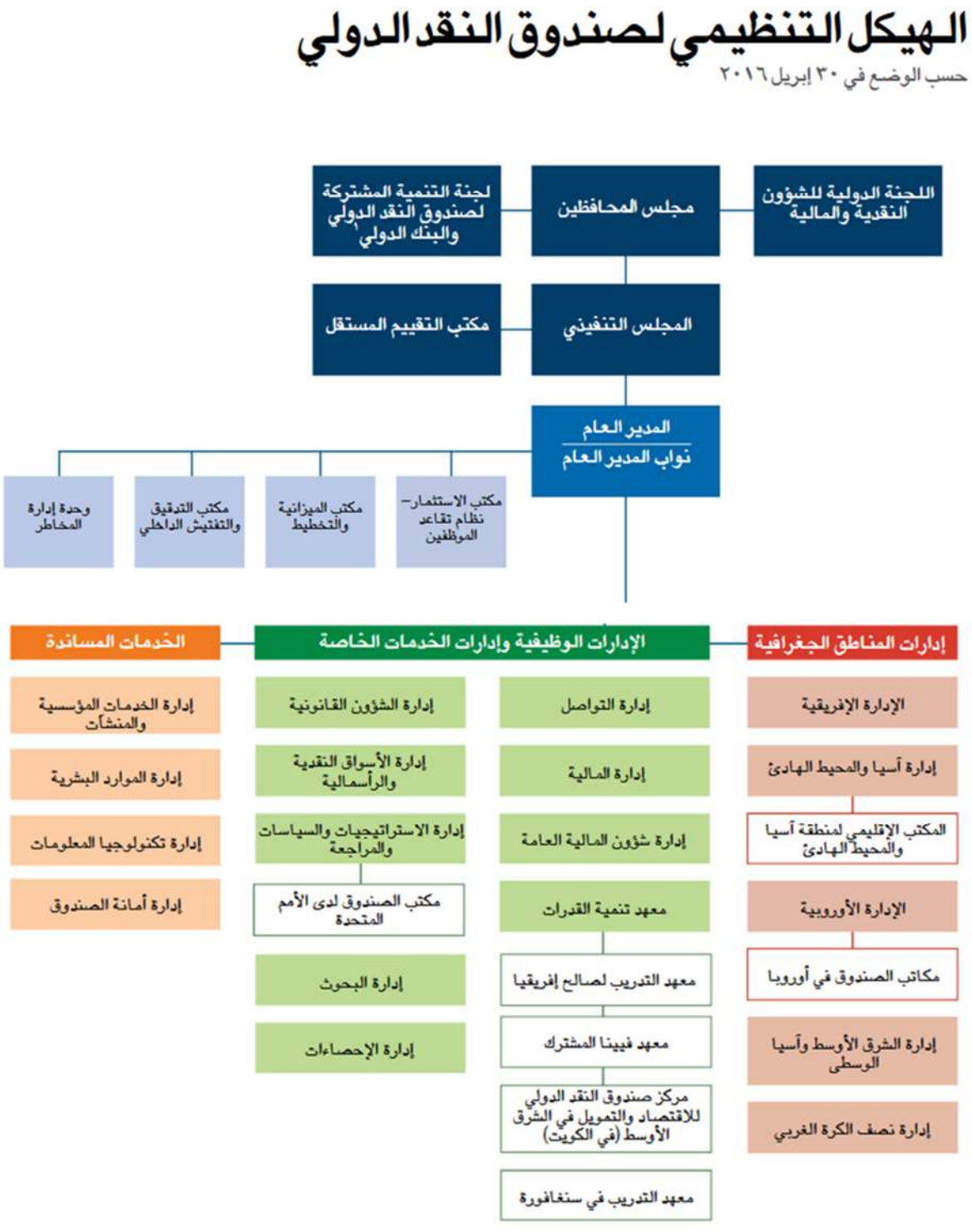

4- **تقييم دور صندوق النقد الدولي** : (خويليدي، 2013، صفحة 351)

إن طريقة تعامل الصندوق وكبار موظفيه تكشف مدى السيطرة الأمريكية على الصندوق واعتباره آلية هامة من آليات الولايات المتحدة والدول الكبرى لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي وإذا كان الصندوق يضع شروطا لمنح القروض أهمها الحكم الصالح وغياب الفساد، فإن الواقع يتنافى مع ذلك، وخاصة في حالة كل من رئيس أوزباكستان" كاريموف"ورئيس باكستان"مشرف"، ومع ذلك يحصلان على قروض من صندوق النقد الدولي بسهولة وغزارة ذلك أن خضوعهما للسياسة الأمريكية وتقبلهما للقواعد المنظمة للاقتصاد الدولي من قبل الدول الكبرى يفتح لهما أبواب بريتون وودز بسهولة .

إذا كانت أخطر عيوب صندوق النقد الدولي تتمثل في انحرافه بعيدا جدا عن دوره الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي واعتباره فقط آلية من آليات الدول الكبرى لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي فإنه نتيجة للنظام المرن لأسعار الصرف واعتماد هذا النظام على أسواق رأس المال الخاص-وبالتالي تحدث تقلبات وأزمات خطيرة-فإن على الصندوق ان ينهض بدور جديد يمثل فيه مظلة التشاور بين الدول الكبرى والدول النامية في خصوص سياسات الاقتصاد الكلى، والإشراف المصرفي والنقدي العالمي من اجل إرساء قواعد لنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وتضمن حقوق الدول النامية.

يجب على الصندوق أن يقوم بدور رفيع المستوى وأكث ومن ناحية ثانيةر نشاطا في مراقبة سياسات الاقتصاد الكبرى، بما في ذلك إجراء مراجعات منتظمة لسياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم بها الدول الأعضاء في المجتمع الدولي الصناعية منها والنامية على حد سواء.

كذلك تشكل المعاملة المتباينة للبلدان المقترضة مشكلة عميقة الجذور من الممكن معالجتها جزئيا بجعل رأي الصندوق أكثر فعالية في إدارة الاقتصاديات الكبرى، وهو يمكن أن يحدث–لو توافر– نوعا من تقارب السياسات مثلما هو قائم في الاتحاد الأوربي.

إن فعالية ومصداقية الصندوق سوف تتعزز عن طريق إصدار حقوق السحب الخاصة، فالاقتصاد العالمي المتنامي يتطلب توسعا مستمرا في السيولة الدولية، وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد اعترضت على الإصدار الضخم والعام لحقوق السحب الخاصة لبواعث عامة تتعلق بمكافحة التضخم، فإن ثمة بلدانا عديدة لا تتوافر لها بسهولة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال الخاصة للحصول على السيولة.

لقد تزايد دور صندوق النقد الدولي في إقراض البلدان النامية وخاصة في إفريقيا التي تعاني من صعوبات جمة، وتحول الصندوق إلى مصدر مقبول للمساعدة ولكن ينبغي ألا يتداخل دور الصندوق مع

دور البنك الدولي، وأن يظل دور الصندوق الأساسي في الإشراف على نظام النقد الدولي ككل وليس على أعضائه الأشد عوزا فقط.

ويتعين لإصلاح وتفعيل دور صندوق النقد الدولي، إصلاح عملية صنع القرار داخله، فالأمر يقتضي أن تكون قراراته أكثر انفتاحا وشفافية، وأيضا أكثر ديمقراطية، بمعنى أن يبتعد عن الهيمنة القوية لعدد صغير من الاقتصاديات القوية، ولعل أشد الطرق وضوحا لتحقيق ذلك هو تعديل أوزان الحصص، التي تحكم عدد الأصوات التي تكون للدول الأعضاء، ومن ثم مسئوليتها وامتيازاتها لكي تعكس الواقع الاقتصادي.

وهناك ضرورة لتعديل أحكام الصندوق وسياساته بشكل يراعي فيه المساواة والعدل بين الدول الأعضاء غنيها و فقيرها واستنادا لأوجه النقد وسبل التطوير السابق ذكرها، وتعديل شروط الاستفادة من الصندوق بحيث تراعى ظروف الدول الآخذة في النمو والفقيرة، فترتفع الشريحة غير المشروطة من25%ً من الحصة على نسبة أكبر تعتمد على دراسة الواقع الاقتصادي فتكون مثلا35%من الحصة، وتيسير شروط السحب بالنسبة لموارد الصندوق الأخرى مع تنقيح المواد والقواعد الأخرى التي تكون سلبياتها أكثر من ايجابياتها.

وبالرغم من أن سياسات الصندوق قد أحدثت نتائج عكسية في كثير من الدول بسبب برامج التصحيح التي يشترطها الصندوق لقروضه ومحاولة فرض وجهة نظره فإن بلدانا عديدة ترى ضرورة هذه البرامج بشرط أن يكون هناك إطار زمني واقعي لتطبيقها، لأن إصلاح السياسات إذا كان مفاجئا ومبالغا فيه، يؤدي إلى أن تفقد البرامج التأييد الجماهيري وتفشل مثلما حدث في دول كثيرة في أفريقيا وغيرها.

وأخيرا فإن الصندوق يحظى بمساندة قوية من جانب الدول النامية ، من أجل قيامه بدور أكبر وترى فيه وسيلة لإقامة نظام مقبول من المجتمع الدولي للإشراف على النظام النقدي الدولي وبالتالي إرساء قواعد سليمة للنظام الاقتصادي الدولي.